

والشيكات السياحية ما بين ٣٠٠٠ دولار و ١٠٠٠٠ دولار، داخل.

■ السماح لوزارة الخزانة أن تطلب من مؤسسات مالية معينة في مناطق جغرافية أو (هدف) محددة إرسال تقارير قانون المعاملات المصرفية إضافية بصفقات العملة بمبالغ أقل من ١٠٠٠٠٠ دولار عن طريق استخدام "أوامر جغرافية مستهدفة".

■ توجيه وزارة الخزانة لتداول اتفاقيات دولية ثنائية تغطي تسجيل الصفقات العملة الأمريكية الكبيرة ومشاركة هذه المعلومات.

■ قام بزيادة العقوبات الجنائية للتهرب الضريبي عند استخدام أموال من أنشطة إجرامية.

■ التورط عن قصد (بما في ذلك التمويه المتعمد) في صفقة أكثر من ١٠٠٠٠ دولار، تتضمن ملكية أو أموال ناشئة من نشاط إجرامي .

■ هيكل صفقات لتفادي مقتضيات تقديم التقارير.

قانون مكافحة سوء استخدام العقاقير لسنة ١٩٨٨ (P.L.100-690)
عزز جهود مكافحة غسل الأموال بطرق شتى. القانون:

■ يزيد في العقوبات المدنية والجنائية على نحو ذو مغزى على جرائم غسل الأموال وانتهاكات قانون المعاملات المصرفية الأخرى، بما في ذلك مصادرة أي ممتلكات، عينية أو شخصية، استخدمت في صفقة أو شروع في صفقة في انتهاك للقوانين تتعلق بحفظ تقارير صفقات العملة، أو غسل الأموال أو عمليات الهيكل.

■ يتطلب مطابقة تامة وتسجيل للمشتريات النقدية لمستندات مالية معينة، تتضمن الحوالات البريدية

قانون Annunzio-Wylie لمكافحة غسل الأموال

لسنة ١٩٩٢ (P.L.102-550) عزز العقوبات على

المؤسسات المالية التي يتبين أنها متنبية في جريمة غسل الأموال. طلب Annunzio-Wylie من وزير الخزانة أن:

- يقر قانون يفرض على جميع المؤسسات المالية، كلا من المصرفية وغير المصرفية (بما في ذلك شركات الخدمات المالية)، الاحتفاظ بسجلات بالتحويلات المالية المحلية والدولية، التي يمكن استخدامها في تحقيقات تنفيذ القانون.

- إنشاء مجموعة استشارية لقانون المعاملات المصرفية (BSAAG)، تتألف من ممثلين من وزارة الخزانة ووزارة العدل، ودائرة سياسة مراقبة العقاقير القومية والأشخاص والمؤسسات المالية الأخرى ذات المصلحة، بما في ذلك شركات الخدمات المالية. تجتمع المجموعة الاستشارية لقانون المعاملات المصرفية، التي تأسست في ١٩٩٤، مرتين في العام وتبلغ ممثلي

صناعة الخدمات المالية عن التطويرات التنظيمية الجديدة وكيفية استخدام المعلومات المبلغة.

وسمح أيضا Annunzio-Wylie لوزير الخزانة بـ:

- إلزام أية مؤسسة مالية، أو موظفي المؤسسة المالية، بالإبلاغ عن الصفقات المريبة المتصلة بأي انتهاك محتمل للقانون أو اللوائح.
- إلزام أية مؤسسة مالية بتبني برنامج ضد غسل الأموال.

إضافة إلى أن Annunzio-Wylie:

- اعتبر كشف المؤسسة المالية، أو الموظف بمؤسسة مالية، لأي فرد مشترك في صفقة مريبة عند رفع تقرير النشاط المريب (SAR) عمل ضد القانون.

- وصى بأن تتبنى الولايات القوانين الرسمية الواجبة التطبيق على شركات الخدمات المالية.
- **قانون استراتيجية غسيل الأموال والجرائم المالية لسنة ١٩٩٨ (P.L.105-310)** يقضي بأن:
 - بأن يقوم الرئيس، بالعمل من خلال وزير الخزانة وبالتنسيق مع المحامي العام، بإنشاء استراتيجية قومية لمحاربة غسيل الأموال والجرائم المالية المتعلقة به وأن يسلم هذه الاستراتيجية كل أول شهر فبراير إلى الكونجرس.
 - يقوم وزير الخزانة، بناء على التشاور مع المحامي العام، بتعيين مناطق محددة بواسطة النطاق الجغرافي أو الصناعة أو القطاع أو المؤسسة – كمناطق معرضة لغسيل الأموال والجرائم المالية المتعلقة به. (تم بالتالي اختيار مناطق معينة كمناطق ذات كثافة عالية في الجرائم المالية (HIFCAs).
- يحمي أية مؤسسة مالية، وأي مدير أو مسئول او موظف أو وكيل بمؤسسة مالية من المسؤولية المدنية تجاه الإبلاغ عن النشاط المريب.
- جعل إدارة عمل تجاري لنقل الأموال غير القانوني جريمة فيدرالية (أي إدارة مشروع لنقل الأموال بدون ترخيص من الولاية في ولاية يكون هذا الترخيص مطلوب بموجب قانون الولاية)
- **قانون قمع غسيل الأموال (MLSA) لسنة ١٩٩٤ (P.L.103-325)** يتناول بشكل خاص شركات الخدمات المالية. قانون قمع غسيل الأموال:
 - يقضي بتسجيل كل شركة خدمات مالية بواسطة مالك أو الشخص المسيطر على شركة الخدمات المالية.
 - يقضي بأن تقوم كل شركة خدمات مالية بالاحتفاظ بقائمة بالشركات المصرح لها بالعمل كوكلاء فيما يتعلق بالخدمات المالية المقدمة بواسطة شركة الخدمات المالية.
 - جعل من إدارة شركة للخدمات المالية غير المسجلة جريمة فيدرالية.

- تأسيس شبكة مؤمنة بدرجة كبيرة عن طريق جهاز مكافحة الجرائم المالية FinCEN لأجل الحفظ الإلكتروني لتقارير قانون المعاملات المصرفية.
- **القانون الوطني الأمريكي لسنة ٢٠٠١ (P.L.107-56)** الذي يوحد ويقوي أمريكا عن طريق تقديم الأدوات الملائمة المطلوبة لوقف وعرقله أعمال الإرهاب لسنة ٢٠٠١، ويقضي بـ:
 - بإنشاء برامج مقاومة الإذعان لغسيل الأموال بواسطة جميع المؤسسات المالية. يجب أن يتضمن كل برنامج على الأقل: سياسات وإجراءات وضوابط، وتعيين موظف مسئول عن الإذعان، والتدريب ووظيفة تدقيق مستقلة.
 - إنشاء نظام اتصالات موثوق ما بين الحكومة وصناعة الخدمات المالية.
 - تنفيذ إجراءات التحقق من هوية العميل بالنسبة للحسابات الجديدة.
 - العناية الواجبة القوية للمرسل والحسابات المصرفية الخاصة المقدمة للأشخاص غير الأمريكيين.

جهود غسيل الأموال الدولية

إن الولايات المتحدة ليست بمفردها في حربها ضد الجرائم المالية. فدل كثرية سنت تشريعات هامة ضد غسيل الأموال. وقد تبنى عدد من المنظمات الدولية والمجموعات الإقليمية قوانين ولوائح مضادة لغسيل الأموال أيضًا.

لجنة بازل

تتشكل لجنة بازل من ممثلين للبنوك المركزية والهيئات الإشرافية في بلجيكا وكندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان ولوكسمبورج وهولندا وإسبانيا والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية. في عام ١٩٨٨ نشرت لجنة بازل "بيان المبادئ" عن غسيل الأموال، الذي وصى عمومًا بالحصول على تحقيق هوية قانوني من العملاء والإذعان للقوانين واللوائح التي تحكم وتنظم الصفقات المالية.

الأمم المتحدة (UN)

طالب مؤتمر الأمم المتحدة ضد الاتجار الغير شرعي في الأدوية المخدرة ومواد العلاج النفسي (مؤتمر فيينا) بالتوقيع على تجريم غسيل الأموال، لتأكيد أن المعاملات المصرفية ليست عائق للتحقيقات الجنائية، وتشجيع إزالة العوائق التشريعية أمام التحقيقات وإقامة الدعاوي، والتعاون الدولي.

مجموعة العمل المالي

تم تعيين مجموعة العمل المالي في القمة الاقتصادية للدول الصناعية الكبرى عام ١٩٨٩. وقد أصدرت المجموعة تقرير به ٤٠ توصية، تتسق مع مؤتمر فيينا، لتنفيذ وتنسيق قوانين غسيل الأموال في الدول الأعضاء. وقد شكلوا أيضًا الأساس لقوانين ولوائح غسيل الأموال التي تأسست بواسطة مجموعة العمل المالي الكاريبي و منظمة ولايات أمريكا.

جهود غسيل الأموال الدولية

مجموعة العمل المالي (بتبع)

أصدرت مجموعة العمل المالي تقرير آخر عن الدول والأقاليم غير المتعاونة حددت فيه الدول التي بها قوانين وممارسات ضارة وتعيق التعاون الدولي في حربه ضد غسيل الأموال.

الاتحاد الأوروبي (EU)

في عام ١٩٩١، أصدر الاتحاد الأوروبي توجيه عن غسيل الأموال، متوافق مع توصيات طاقم مهمة العمل المالي الأصلية. وهو يطالب بالإبلاغ الإجمالي عن الصفقات المشبوهة وإثبات هوية المالك المستفيدين وعملاء الصفقات المالية والحسابات.

مجموعة إجمونت

مجموعة إجمونت هي جمعية عالمية بها أكثر من ١٠٠ وحدة استخباراتية مالية، ومراكز وطنية تم إنشاؤها لجمع معلومات عن النشاط المالي المريب أو غير العادي من الصناعة المالية، لتحليل البيانات، ولكي تجعلها متاحة للسلطات القومية المناسبة ووحدات الاستخبارات المالية الأخرى لاستخدامها في محاربة تمويل الإرهابيين والجرائم

المالية الأخرى. أخذت المجموعة اسمها من القصر الموجود في بروكسل حيث التقت ١٥ وحدة استخبارات مالية للمرة الأولى سنة ١٩٩٥ لإنشاء مجموعة غير رسمية لمشاركة المعلومات عن غسيل الأموال.

لعب جهاز مكافحة الجرائم المالية دور رئيسي في مساعدة الدول الأخرى في إنشاء وحدات الاستخبارات المالية الخاصة بها وفي معاونة هذه الوحدات في تقوية سياسات وبرامج مقاومة تمويل الإرهابيين ومكافحة غسيل الأموال. ويرعى جهاز مكافحة الجرائم المالية أيضاً وحدات استخبارات مالية جديدة للعضوية في مجموعة إجمونت وتوفر نظام ويب آمن يستطيع الأعضاء من خلاله تبادل المعلومات. إضافة إلى ذلك، يقدم جهاز مكافحة الجرائم المالية تمثيلاً فعالاً في لجنة إجمونت، التي تنسق أنشطة مجموعة إجمونت، وفي كل مجموعة من مجموعات إجمونت الخمسة: القانونية، والامتداد، والتدريبية، والعملية وتكنولوجيا المعلومات.

نصائح الدولة وقوائم العقوبات الاقتصادية والتجارية

نصائح جهاز مكافحة الجرائم المالية

أصدرت FinCEN نصائح للدولة تحت على التدقيق المؤيد للصفقات المالية للبلاد التي بها ضوابط ضعيفة مضادة لغسيل الأموال. يمكن عرض النصائح على الموقع: www.fincen.gov تحت عنوان منشورات/ نصائح.

قائمة مكتب مراقبة الأصول الأجنبية (OFAC)

يصدر مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة الأمريكية قائمة الدول المحددة بصفة خاصة والكيانات الموقوفة تقضي لوائح مكتب مراقبة الأصول الأجنبية بأن تحدد مشروعات الأعمال وتجمد أصول الدول المستهدفة، والأقاليم واتحادات المخدرات والأشخاص المرصودين الآخرين. للوصول إلى هذه القوائم وتعليمات محددة بخصوص ما قد تقوم به أو لا تفعله مشروعات الأعمال بموجب لوائح مكتب مراقبة الأصول الأجنبية، راجع موقع مكتب مراقبة الأصول الأجنبية على الشبكة بالعنوان:

www.treas.gov/offices/enforcement/ofac/

الوكيل

هو مؤسسة تجارية يفوضها مصدر للأدوات المالية، عن طريق اتفاق مكتوب أو طريقة أخرى، في بيع مستندات مالية، وفي حالة نقل الأموال، لبيع خدمات إرسال وتلقي نقل الملكية.

التجميع

إضافة صفقات متعددة إلى بعضها التي تعلم شركة الخدمات المالية أنها أجريت بواسطة أو بالإنابة عن نفس الشخص في نفس اليوم، لأغراض رفع تقارير قانون المعاملات المصرفية (BSA) وإمساك السجلات. مثال على ذلك، أن شركة الخدمات المالية يجب أن تعد وترسل تقرير معلومات النقدية إذا كان مجموع عمليات النقدية الداخلة أو النقدية الخارجة (الإيداع - الصرف) الخاصة بالعميل خلال يوم واحد يبلغ مجموعها أكثر من ١٠٠٠٠ دولار.

الفرع

هو موقع مملوك سواء لمصدر المستندات المالية أو وكيله يتم فيه بيع الخدمات المالية.

المصدر

الشركة المسئولة أساسًا عن دفع الحوالات البريدية أو الشيكات السياحية كساحب لهذه المستندات، أو مُرسل الأموال الذي عليه التزام ضمان السداد لتحويل مالي.

غسيل الأموال

عملية يسعى من خلالها المجرمين إخفاء المصدر الحقيقي للأموال المتحصل عليها بشكل غير مشروع أو عائدات من جريمة وهي تتضمن ثلاث مراحل مختلفة، وأحياناً تكون متشابكة:

الوضع - وضع العائدات الإجرامية ماديًا في النظام المالي.
الوضع في فئات - فصل عائدات الأنشطة الإجرامية من مصادرها عن طريق طبقات من الصفقات المالية.
التجميع - نفل العائدات من الجريمة في شكل «نهائي» يعطي تفسير قانوني ظاهريًا للأموال المتحصل عليها على نحو غير قانوني.

أو

■ يقدم خدمات التحويلات المالية بأي مبلغ.

مُرسل الأموال

اشتغال شخص كمشروع تجاري في تحويل الأموال عن طريق مؤسسة مالية يكون مُرسل أموال وشركة خدمات مالية، بغض النظر عن مبلغ حركة التحويل وعموماً، القبول وإرسال الأموال كجزء مكمل لصفقة بالإضافة إلى عملية نقل الأموال نفسها (على سبيل المثال، فيما يتعلق ببيع الأوراق المالية أو الممتلكات الأخرى)، لن يسبب ذلك أن يكون الشخص مُرسل أموال.

المسترد

المشروع التجاري الذي يقبل مستندات مالية كبديل للعملة أو مستندات مالية أخرى لم يصدرها يكون مسترد. كمثال، الفندق الذي يقدم للزبون ١٥٠٠ دولار نقدًا كبديل لحوالة بريدية قيمتها ١٥٠٠ دولار خاصة بالزبون (مصدرة عن طريق شركة خدمات مالية أخرى) هو مُسترد. تعريف شركة الخدمات المالية في قانون اللوائح الفيدرالية يمتد

شركة الخدمات المالية

أي شخص يمارس عمل تجاري، سواء على أساس منتظم أو لا أو كمؤسسة عمل تجاري منظمة، تقدم أحد الخدمات التالية أو أكثر:

- الحوالات البريدية
- الشيكات السياحية
- صرف شيكات
- صرف أو تبديل العملة
- القيمة المخزونة

-و-

■ يجري نشاط أعمال الخدمات بأكثر من ١٠٠٠ دولار

- مع شخص واحد
- في عملية واحدة أو عمليات أكثر (في نوع واحد من النشاط)
- في أي يوم واحد.

المسترد (يتبع)

إلى "مستردين" الحوالات البريدية والشيكات السياحية فقط إلى درجة أن المستندات المستخدمة يتم استردادها بقيمة نقدية - أي، بالعملة أو النقد أو أخرى قابلة للتداول أو مستندات أخرى. أخذ المستندات كمقابل للسلع أو الخدمات العامة ليس استرداد بموجب لوائح قانون المعاملات المصرفية.

الهيكلية

مصطلح يستخدم كإشارة إلى أي سلوك يتم التورط فيه لتفادي عتبة الإبلاغ أو تسجيل المعلومات و حفظها وتقديم التقارير و مقتضيات الإبلاغ وتسجيل المعلومات و حفظها المطابقة لقانون المعاملات المصرفية (مثلا ١٠٠٠ دولار لسجلات صرف العملة و ٣٠٠٠ دولار لتحويلات الأموال أو أكثر من ١٠٠٠٠ دولار في العملة لإعداد تقارير صفقات العملة). الهيكلية جريمة فيدرالية.

أمثلة للهيكلية

١ - قيام شخص بتقسيم عملية كبيرة إلى عمليتين أصغر أو أكثر -

يرغب أحد العملاء في إجراء صفقة نقدية بـ ١٠٥٠٠ دولار في يوم واحد. ولكن لعلمه أن ذلك سيواجه حد رفع تقرير صفقات العملة (صفقة النقدية الأكثر من ١٠٠٠٠ دولار) قام بإجراء صفقتين نقديتين بـ ٥٢٥٠ دولار، وبذلك يحاول تفادي متطلبات/عتبة تقارير صفقات العملة.

٢ - تجزئة صفقة ضخمة إلى صفقتين أصغر أو أكثر قام بها شخصين أو أكثر -

يرغب عميل في إرسال ١٠٠٠٠ دولار إلى صديق في لندن، قام كل من العميل وثلاثة آخرين بشراء تحويل مالي لكل منهم إلى لندن بمبلغ ٢٥٠٠ دولار متفادين بذلك مقتضيات / عتبة الـ ٣٠٠٠ دولار بقانون تسجيل المعلومات و حفظها لتحويلات الأموال.

طلب مزيد من المعلومات

للإجابات على التساؤلات حول إعداد نماذج قانون المعاملات المصرفية

مركز معالجة ديبرويت – لمصلحة الضرائب
على الدخل

الخط الساخن

١-٨٠٠-٨٠٠-٢٨٧٧

تفسير لوائح قانون المعاملات المصرفية

جهاز مكافحة الجرائم المالية

هاتف تنظيمي للمساعدة

١-٨٠٠-٩٤٩-٢٧٣٢

الإبلاغ عن نشاط مالي متصل بالإرهاب

الخط الساخن للمؤسسات المالية

١-٨٦٦-٥٥٦-٣٩٧٤

نماذج قانون المعاملات المصرفية

للتنزيل

موقع جهاز مكافحة الجرائم المالية على:

www.fincen.gov

موقع شركة الخدمات المالية على: www.msb.gov

موقع مصلحة الضرائب على الدخل على:

www.irs.gov

للطلب:

مركز توزيع نماذج مصلحة الضرائب على الدخل في:

١-٨٠٠-٨٢٩-٣٦٧٦

معلومات ومواد إرشادية مجانية لشركة الخدمات المالية

للطلب:

موقع شركة الخدمات المالية على: www.msb.gov

مكتب خدمة شركة الخدمات المالية في الرقم:

١-٨٠٠-٣٨٦-٦٣٢٩

The Campaign **AGAINST**
Financial Crimes

جهاز مكافحة الجرائم المالية
وزارة الخزانة الأمريكية
واشنطن دي سي

منشور لجهاز مكافحة الجرائم المالية (FinCEN)
وزارة الخزانة الأمريكية